الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان :

مدى تبني إستراتيجية الأمن الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME

من إعداد الطلبة :

- حاجي رمزي
- سيليني بوزيد

تحت إشراف:

- د. بيصار عبد المطلب

الجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

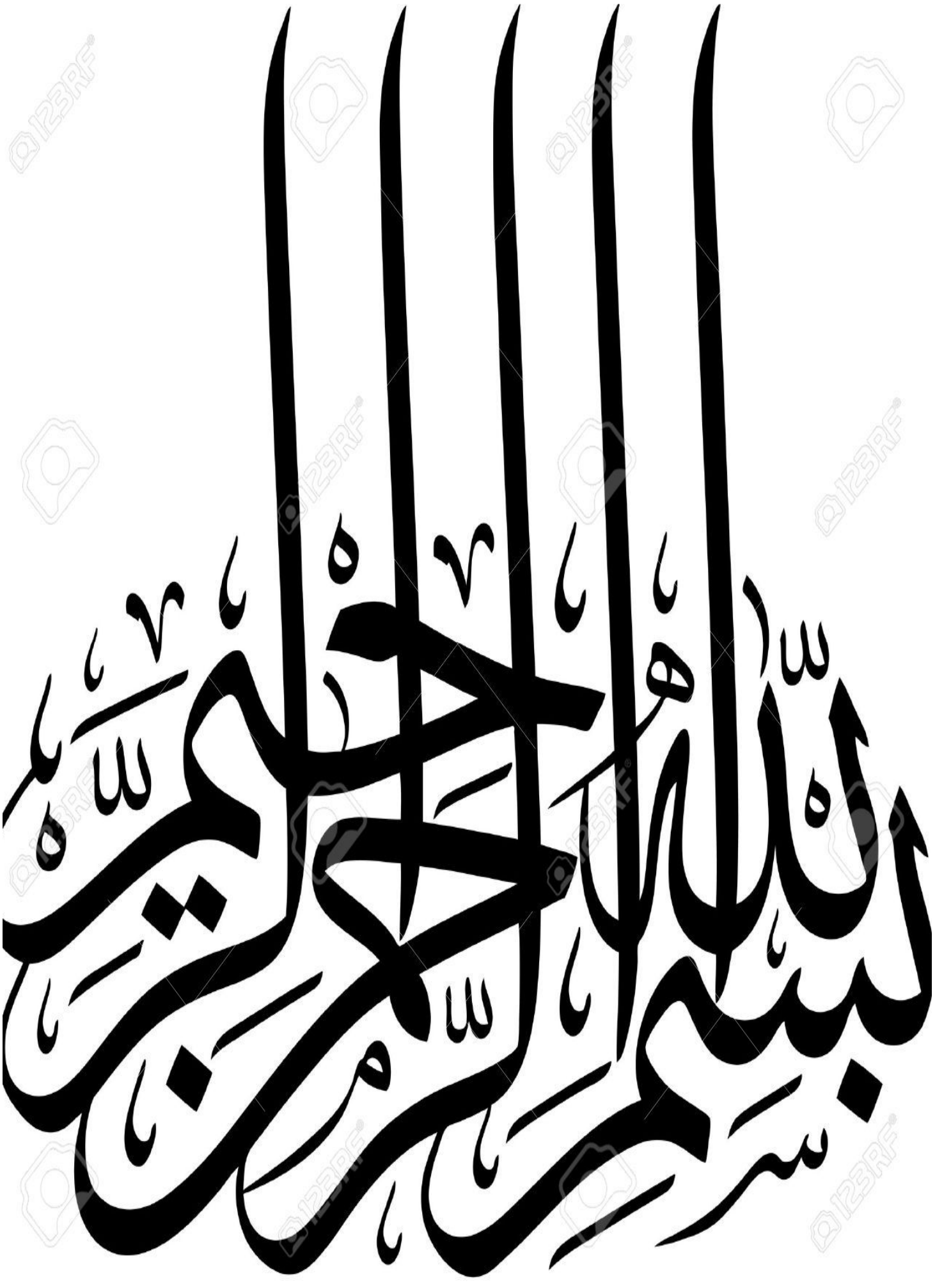
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل ، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام ،كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل

" بيصار عبد المطلب "

لتفضله بالإشراف على هذا البحث وسعة صدره وعلى حرصه أن يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص، نسأل الله أن يجزيه عنا كل خير قبل الإشراف على هذا العمل البسيط ، وعلى المجهودات التي بذلها من اجلنا ، والنصائح والتوجيهات العظيمة ،التي كان يضعها نصب أعيننا وهي تتبع هذا البحث بكل اهتمام جعل الله ذلك في ميزان حسناته يوم الدين، نتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان الى إدارة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف –المسيلة-

إهداء

الى إلى من قال فيهم المولى عز وجل:

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾

فخرا وشرفا أعتز بهما فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود، إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال، إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر الذي ينير ليالي

أمـــي الحنـون

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقني قطرة الحب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

أبـــي العزيـــز

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى من آثروني على أنفسهم

إخوتـــــــي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

أخواتـــــــي

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، وإلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة.

بوزيد

إهداء

إلى من قال فيهم المولى عز وجل:

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾ {الإسراء : 23}

فخرا وشرفا أعتز بهما فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود، إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال، إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر الذي ينير ليالي

أمـــي رحمها الله

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقني قطرة الحب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

أبـــي العزيـــز

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى من آثروني على أنفسهم

إخوتـــــــي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

أخواتـــــــي

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، وإلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة.

رمزي

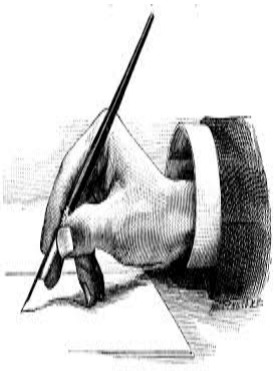

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	IV
مقدمة.....	أ-د
الفصل الاول : استراتيجية الأمن الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	06
المبحث الاول : استراتيجية الأمن الصناعي	06
المطلب الاول : مفهوم الأمن الصناعي	06
المطلب الثاني : وسائل تحقيق الأمن الصناعي	09
المطلب الثالث : استراتيجية الأمن الصناعي	10
المبحث الثاني : استراتيجية المؤسسات الصغيرة	14
المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14
المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثالث : مختلف أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	20
المطب الرابع : المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	25
الخاتمة	29
قائمة المراجع.....	31
ملخص الدراسة.....	-
الملاحق	-

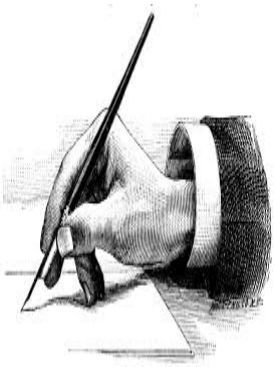

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	17

مقدمـــــــــــــــــــــــــة

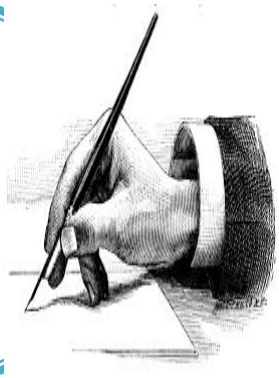

مقدمة

شهد العالم خلال السنوات القليلة ولا يزال عددا من التغيرات الأساسية والتي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة ومست كافة المؤسسات خاصة الصناعية منها في دول العام على اختلاف درجتها في التقدم والنمو، كذلك أثرت تلك التغيرات على هيكل القيم ونسق العلاقات المجتمعية في كثير من الدول إلى الحد الذي برر القول بأنه نعيش الآن عالم جديد مختلف كل الاختلاف عن سابقة والذي سار عبر القرون وفي بداية الثمانينات من هذا القرن.

وفي خضم هذه التغيرات بدأ الاهتمام بالأمن الصناعي بتزايد في المنظمات المعاصرة حيث تبنت الإدارة الدور المهم الذي يلعبه في المساعدة على تحقيق أهداف المنظمة بما فيها تحسين وزيادة وتطوير فعالية المنظمة وترجع استجابة الحكومات في الدول عامة للتدخل في حماية العامل ومدى أهمية هذا العنصر في الإنتاج أو العملية الإنتاجية وضرورة العمل على حمايته ورعايته إذ أنه مما لا شك فيه أن الآلة مهما بلغت تطورا في إمكانياتها وقدراتها في العملية الإنتاجية إلا أنها لا يمكن أن تحل محل العنصر البشري الذي يعود له الفضل في تصنيعها وسيضل هذا العنصر عاملا هاما وأساسيا في فعالية المنظمة ما بقيت الحياة وهذا ما يؤكده الواقع وتزكيه النتائج ويدعمه العملاء والكاتب في عامة الدول.

ففي نظم هذا التطور الذي نعيشه وفي نظم الاهتمام بالموارد أدركت الأفكار المتعلقة بزيادة الإنتاج وفعالية المنظمة أن الأمن الصناعي هو المحور الأساسي لذلك فمنه وإليه تعود كل الجهود.

ومن خلال هذا يمكننا أن نستخلص مدى أهمية الأمن الصناعي في حماية العامل وتوفير كل الظروف الملائمة له في عمله إذ لا يمكن لأي كان أن يستغني عن وجود الأمن الصناعي هذا العنصر الحساس في المؤسسة بوجود الآلة أو المكنة.

ولعل ذلك يظهر جليا من خلال هذه الدراسة التي تتضمن جانبا نظريا

الفصل الأول: ويضم فصلين حيث يتناول الفصل الأول الإطار التصويري و المفاهيمي للدراسة ثم التطرق فيه إلى مشكلة الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة,الدراسات السابقة, وتحديد المفاهيم

أولا- الإشكالية:

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية للموضوع بالشكل التالي:

-كيف يمكن أن تساهم إستراتيجية الأمن الصناعي في التقليل من الحوادث المهنية والتكاليف في المؤسسة الصناعية؟

وتقودنا الإشكالية المطروحة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما هي الأخطار والحوادث المهنية في الوسط الصناعي؟
- ما هي الطرق والوسائل المنتهجة لتحقيق الأمن الصناعي في المؤسسة؟
- هل يؤدي توفير ظروف العمل الآمنة والصحية إلى رفع مستوى أداء العمال؟
- هل تؤدي الوقاية من الأخطار المهنية إلى ارتفاع الروح المعنوية لدى العمال؟

على ضوء تساؤلات الدراسة يمكن الفرضيات طرح التالية:

❖ **الفرضية العامة :**

هناك علاقة ارتباطيه بين الأمن الصناعي والفعالية التنظيمية في المؤسسة.

❖ **الفرضيات الفرعية:**

- يساهم الأمن الصناعي في التقليل من الحوادث مما يؤدي إلى التقليل في التكاليف.
- قد تغير إصابات وحوادث العمل شكلا ومضمونا في أداء المؤسسة.
- يؤدي توفير ظروف العمل الآمنة والصحية إلى رفع مستوى أداء العمال.
- تؤدي الوقاية من الأخطار المهنية إلى ارتفاع الروح المعنوية لدى العمال.

ثانيا- أسباب اختيار الموضوع :

- إن مجال الأمن الصناعي بالغ الأهمية لأنه يعتبر العامل الرئيسي الذي يتوقف عليه نجاح أي مؤسسة ذات طابع صناعي.
- الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع وخاصة لدى منظمات الأعمال الصناعية.
- محاولة إبراز مدى مساهمة الأمن الصناعي في رفع وزيادة الفعالية التنظيمية داخل المؤسسة.

- محاولة إبراز مدى استخدام أدوات وأساليب الأمن الصناعي في المؤسسة الجزائرية.
- محاولة إبراز أهم المشاكل والصعوبات التي تقف حائلا أمام تطبيق الأمن الصناعي بشكل جيد.

ثالثا– أهمية الموضوع :

- إن هذه الدراسة مكتبية، ستحاول تناول أنظمة وتعليمات الأمن الصناعي بمفهومه الحديث والشامل، ولقد عرف الأمن الصناعي لوقت طويل بأنه يهتم بأمن المنشأة والعاملين بها.
- هذه الدراسة ستهتم بمحاولة جمع كل عنصر ومقومات الأمن الصناعي بمفهومه الشامل والحديث في وحدة واحدة.
- هذه الدراسة ستقوم باستعراض واستكشاف هذه المخاطر الصناعية التي يحملها للعالم العربي توجهه الحثيث نحو التصنيع ويكون ذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وطبيعتها ثم التعريف بمخاطرها الحقيقية.

رابعا– أهداف الدراسة :

- تحديد المفهوم الشامل والمعاصر للأمن الصناعي ومحاولات تطبيقاته.
- تحديد المخاطر الصناعية تبعا لاختلاف الأنشطة الصناعية.
- التعرف على الحد الأدنى من قواعد الأمن الصناعي مرتبطة بالمفهوم الشامل والمعاصر.
- محاولة عرض بعض التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسبل المتبعة من طرفها لدعم وتأهيل وترقية هذا القطاع.

خامسا– الدراسات السابقة :

- هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بمجال الأمن الصناعي وبالذات الدراسات التي أعدت في الولايات المتحدة وفي أوروبا لمواكبة التقدم الصناعي هنالك.
- يتناول(أورفلي) في كتاب مفصل في مجال الأمن الصناعي مركزا في قسمه الأول على الوقاية من الحرائق في المؤسسات الصناعية. وتضمن ذلك أسباب الحرائق والوقاية من الحرائق في المؤسسات الصناعية، وتضمن ذلك أسباب الحرائق والوقاية منها ومكافحتها في المؤسسات الصناعية .وفي القسم الثاني من الكتاب تضمن السلامة العمالية وهو يشير بذلك إلى سلامة العامل في مجال الأمن

الصناعي، حيث يركز على حوادث العمل وأنواعها والأسباب المؤدية للمخاطر الصناعية والأسباب المختلفة للحوادث وكيفية وقاية العامل منها .

سادسا– مبررات اختيار الموضوع :

- معرفة كل ما يتعلق بقطاع الأمن الصناعي داخل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من معلومات فنية وتقنية.
- الرغبة الشخصية في مناقشة موضوع جديد لم يؤخذ حقه رغم أهميته على عدة أساليب في المعالجة كالاستنتاج والاستقراء.

الفصل الاول

إستراتيجية الأمن الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

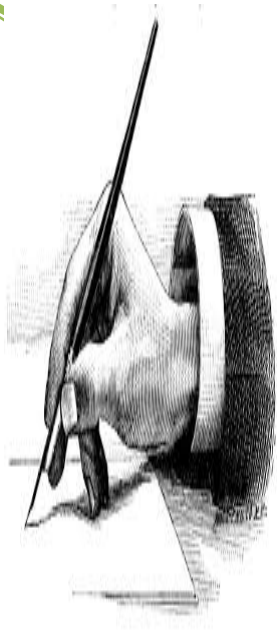

المبحث الأول : ماهية استراتيجية الأمن الصناعي

تمهيد:

شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بديناميكية، حيث إن جل المؤسسات الصناعية بمختلف التخصصات والاهتمامات تسعى إلى تحقيق تقدم تنموي للنهوض بإمكانياتها في إطار تطبيق قواعد الأمن الصناعي واهتماما من الدولة بالاطلاع على التفاصيل الدقيقة لمواصفات العمل، ومحاولة نشر الوعي الوقائي داخل المؤسسات الصناعية، ونظرا للاحتكاك المباشر بين عوامل الإنتاج المادية والبشرية وأثره على المنظومة البيئية، ظهرت سياسة الأمن الصناعي كمدخل جديد للتقليل من الحوادث والأخطار المهنية .

المطلب الأول: مفهوم الأمن الصناعي

أولا: النشأة

عندما نريد أن نتحدث عن الأمن الصناعي النشأة والتطور، يجب أن نعود إلى ما قبل عام 1900م، لأنه لم يكن هناك ما يسمى وقتها بالأمن الصناعي، ولم يكن هناك أيضاً من يهتم بصحة العاملين الذين يتعرضون لمخاطر المهن والصناعات المختلفة.

ولكن ظهور صناعات صغيرة وظهور أعمال حرفيه وجدت معها بعض المشاكل بين أصحاب العمل والعمال، وبعد أن تفاقمت هذه المشاكل وظهرت على السطح تدخلت الحكومة وأنشأت لجنه سميت باللجنة الثلاثية (عمال–نقابات–حكومة) لمعالجه وحل هذه المشاكل.

وفى عام 1900م كانت بداية الثورة الصناعية في العالم وتزايدت المشاكل بين العمال وأصحاب العمل بأسباب صحية وعدم الالتزام بعلاج العمال.

وفى عام 1913 نشبت ثورة عمالية في إنجلترا ضد أصحاب الأعمال والحكومة بسبب ظروف العمل غير الإنسانية، وفي عام 1914اشتعلت ثوره عماليه في أمريكا ضد أصحاب الأعمال والحكومة بسبب عدم الاهتمام بصحة العمال وتردى بيئة العمل.

ثانيا : تعريف الأمن الصناعي

كثرت وتعددت تعريفات الأمن الصناعي، ولما كان الأمر كذلك فإننا سنشير إلى بعض التعاريف التي وجدت قبولا مناسبا في هذا الميدان، هنالك تعريف مختصر للأمن الصناعي، هو أنه:"مجموعة الإجراءات والتدابير الكفيلة بحماية الأرواح والممتلكات في المنشآت الصناعية" . [1]

وتعريف آخر هو أنه: " مجموعة الإجراءات والتنظيمات المتعلقة بالمحافظة على الأمن والنظام والسلامة و الإطفاء داخل المنشآت الاقتصادية والحيوية ومرافقها بالوسائل المتاحة" . [2]

كما يمكن تعريف الأمن الصناعي بأنه: " مجموعة الأساليب والجهود الهندسية والتنظيمية التي يجب أن تتخذ، لمنع أي عمل مقصود، أو غير مقصود، قد يؤدي إلى عرقلة استمرارية الإنتاج في المنشأة تحت كافة الظروف– والتقليل وحصر آثار إصابة قد تحدث" . [3]

كما ينظر للأمن الصناعي بأنه : " الفرع الذي يرسي إلى تهيئة جميع الظروف المادية والنفسية والاجتماعية والتي تكفل أكبر إنتاج مع الاهتمام برضى العامل عن عمليه،فهو يهتم بالكشف عن أفضل الظروف الإنسانية للعمل، وحل المشكلات الصناعية حلا علميا " .

وبالرغم أن هناك الكثير من تعاريف الأمن لصناعي لكن يبدو أنها ترمي إلى تعريف على مضمون ومحتوى الأمن الصناعي، كما أن كل هذه التعريف محاولات لإيجاد إطار متكامل لأمن الصناعي لتحديد ذلك المحتوى والمضمون.

ويمكننا أن نخرج من كل هذه التعريفات بأن الأمن الصناعي ماهو إلا مجموعة من الإجراءات والنظم الخاصة بحماية الأرواح والمنشاة وملامتها مع استمرار أكبر قدر من الإنتاجية في كل الظروف.

وإن مفهوم الأمن الصناعي هو إيجاد البرامج المناسبة لتلافي ما يمكن أن يؤثر بطريقة أو بأخرى على

---

[1] نبيل عبد العزيز التخطيط لمواجهة أخطار التهديد، الندوة السابعة للأمن الصناعي، الأمانة العامة للأمن الصناعي، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية، 1408هـ/ 1987م ، ص5.

[2] حمود مريحي المبارك، طرق وأساليب الأمن الصناعي في مكافحة الجريمة، الندوة السابعة للأمن الصناعي، الأمانة العامة للأمن الصناعي، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية 1408هـ/ 1987م، ص4.

[3] رشاد أحمد صقر، الأمن الصناعي في المملكة الندوة الثانية للأمن الصناعي الأمانة العامة للأمن الصناعي، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية 1404هـ/1983م ، ص4.

سلامة العاملين والممتلكات وسير العملية الإنتاجية وذلك عن طريق متخصصين في هذا المجال تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة لتصميم هذه البرامج وتحقيق الهدف المنشود ألا وهو توفير كافة أساليب الحماية الوقائية.

إن المهمة الأساسية للأمن الصناعي إنما هي مهمة وقائية لذلك فان نجاحها هو فيما لم يحدث بالدرجة الأولى – وليس فيما حدث.

من مهام الأمن الصناعي تحديد وتحليل المخاطر الأمنية–ومخاطر السلامة ومخاطر الحرائق بالإضافة لوضع كافة الترتيبات والإجراءات والاستعدادات والحلول المناسبة والضرورية ومراعاة تكامل هذه الإجراءات مع بعضها البعض[1].

إن الأهداف الأساسية لأمن لا تختلف، ولكن الأمن الصناعي يهتم بحراسة المنشآت الصناعية وحمايتها والوقاية من أي جريمة أو تخريب ضد المنشأة والعاملين–وهو يحتم ضرورة توفر وسائل متميزة وخصوصية– ذلك لتنوع وخصوصية المخاطر الصناعية والخصوصية في الأمن الصناعي إلى حد ما في أسلوب تحقيق السيطرة والوقاية الأمنية فتقوم إدارة أمن المنشآت لتحقيق ذلك، بعمل برنامج أمني يعتمد إطاره العام على عدة وسائل وأسس للوقاية من الجرائم والأعمال غير المشروعة، وتقليل فرص حدوث تخريب أو اعتداء، وكل ذلك في إطار برنامج وقائي لذلك فان رجل أمن المنشأة يبدو وكأنه رجل أمن خاص[2] .

ثالثا: أهداف الأمن الصناعي

يمكن إجمال أهداف الأمن الصناعي في تحسين وسائل الإنتاج بالمنشأة الصناعية، وذلك بتهيئة الظروف المناسبة السليمة للعمل والعاملين، والمحافظة على صحة وسلامة العاملين من الأخطار والحوادث الصناعية، والاهتمام بتوفير كل الوسائل للحصول على أكبر قدر من الإنتاجية.

- ❖ يهدف الأمن الصناعي إلى حماية مباني المنشأة الصناعية ومرافقها من الأخطار والجرائم ومحاولة التقليل من فرص حدوثها.
- ❖ والتخطيط الفعال لمواجهة الطوارئ والكوارث والاهتمام برفع مستوى الوعي والتفكير لدى الأشخاص

[1] السيد رمضان، حوادث الصناعي، المكتب الجامعي، الحديث الإسكندرية، مصر، 1984، ص77.

[2] عبد المحسن أبو الليف، الأمن الصناعي، محضرات بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض,1417هـ/ 1996 م، ص2.

العاملين بالمنشأة بأهمية التقيد ببرامج الأمن والسلام [1].

لذلك فإن أهداف الأمن الصناعي هي أهداف وقائية فهي تهتم بتوفير الإجراءات التي تساعد على منع وقوع الحوادث الصناعية أو حوادث بشرية، فتمنع وقوع إصابات العمل ويؤدي ذلك على زيادة الإنتاج في المنشأة.

المطلب الثاني : وسائل تحقيق الأمن الصناعي

تتمثل أهم الوسائل المساعدة على تحقيق الأمن الصناعي في:[2]

- ❖ تكييف العمل للعامل، وهي تكييف الآلات والمعدات وتدريب العاملين عليها، مما يقلل فرص حدوث إصابات.
- ❖ تحسين ظروف العمل كالإضاءة والتهوية ودرجة الحرارة، وتحديد ساعات العمل، وإعطاء وقت كاف للراحة وتوفير الغذاء المناسب للعاملين.
- ❖ التفتيش ومعرفة الأخطار المهنية وإصلاح الأعطال والتأكد من وجود الاحتياطات الأمنية الكافية .
- ❖ البحوث الفنية والنفسية، وذلك لمعرفة الطرق المثلى لأداء العمل والاستعداد للحوادث، ودراسة التعب والملل والإرهاق، وكذلك دراسات إحصائية.
- ❖ البرامج التدريبية: وهي تنظيم برامج تدريبية للعاملين عن كيفية تشغيل الآلات.

ولاشك أن هنالك عناصر عدة لتحقيق أهداف الأمن الصناعي، وإذا كانت زيادة الكفاءة الإنتاجية من أهم تلك العناصر فإن تقليل الخسائر المادية والبشرية لا تقل عنها في الأهمية بالإضافة إلى الاهتمام بالعناصر الأخرى والتي تعتبر هامة لتحقيق تلك الأهداف، حيث يجب الاهتمام بتلك العناصر والعمل بمقتضاها.

إن تحقيق الأهداف الخاصة بالأمن الصناعي يبدأ بوضع الأنظمة والتعليمات الخاصة بذلك، ومن خلال تلك الأنظمة وعلى هديها يتم التدريب المناسب للعمال، على العمل بالآلات والمعدات الموجودة وذلك بحيث يتم تدريبهم تدريبا جيدا ليقلل من فرص حدوث الإصابات، ويجب أن يتضمن ذلك وضع برنامج تدريبي للعاملين عن كيفية التشغيل والتحكم في الأجهزة واستخدام أدوات مكافحة الحريق في حالات الطوارئ وكيفية الاستخدام

[1] طلال محمد نوري، الأمن الصناعي: أمن–سلامة–إطفاء، بحث تخرج الدورة التأهيلية الثامنة عشرة للضباط الجامعيين، المعهد العالي للدراسات الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 1409هـ/1988 م، ص20.

[2] طلال محمد نوري ، المرجع السابق ، ص 22.

الصحيح لمعدات الوقاية، وهذا من شأنه وجود عنصر بشري مؤهل وواع، وكذلك نشر الوعي الأمني ووعي السلامة وسط العاملين[1].

كما أن توفير الظروف المحيطة المناسبة تلعب دورا هاما في تحقيق مقاصد الأمن الصناعي، ومثال ذلك الإضاءة المناسبة والتهوية الصحية، وتحديد ساعات العمل، وإعطاء العاملين وقتا كافيا للراحة، وكذلك توفير الغذاء المناسب.

المطلب الثالث: استراتيجية الأمن الصناعي

أولا: تعريف استراتيجية الأمن الصناعي

1- تعريف الإستراتيجية : هي خطة عمل شاملة طويلة لأجل تعدد على مستوى المؤسسة، وتحدد أسلوب تنفيذ المؤسسة لبلوغ أهدافها طويلة الأجل باستخدام مواردها في بيئة متغيرة (تعتبر الإستراتيجية منهاجا تسترشد به المنشأة في وضع القرارات الرئيسية)، ومنه يمكن القول أن استراتيجية الأمن الصناعي هي مجموعة الأساليب والجهود الموضوعة والمعمول بها لمنع عمل قد يؤدي إلى عرقلة استمرارية سلامة المنشأة الصناعية.

ثانيا: استراتيجية أمن المنشاة

يهتم أمن المنشأة عامة بالتقليل من المخاطر، كالوقاية من الحرائق والتقليل من خسائرها إذا حدثت، وقد عرّف أحد الخبراء الأمن في المنشأة الصناعية بأنه:" الحارس الأمين لممتلكات الشركة ومصدر الشعور بالطمأنينة للعاملين بها" [2]، وحتى عهد قريب كان ينظر لأمن في المنشأة على نطاق ضيق ، أما اليوم فهو قابل للتطوير حيث أن الكثير من تطبيقات وأساليب الأمن أصبحت تتحقق عن طريق استخدام الوسائل التقنية الحديثة.

وقد عرف الأمن في المنشأة بأنه : " الإجراء الذي يتخذ كوقاية وحماية ، كما تعني الأمن الحماية غير المكلفة للممتلكات بمختلف أنواعها من الخسائر الناتجة عن سرقة والغش أو الحرائق وأية أشكال أخرى من التلف والضياع ".[3]

---

[1] طلال محمد نوري ، المرجع السابق ، ص 22

[2] عبد المحسن أبو الليف، الجدوى الاقتصادية والعملية من تطبيق تعليمات الأمن والسلامة، دار الهلال للأوفيست، الرياض، 1408هـ/ 1987م ، ص11

[3] غنام الدوسري ، الحماية الأمنية للمنشاة الصناعية ، الندوة الخامسة للأمن الصناعي ، أبها ، محرم 1406 هـ، ص 1

ويهتم الأمن بالمنشأة بالإشراف على احتياطات الأمن في هذه المنشأة لحماية الأرواح والممتلكات، لذلك فإن هذه الحماية تقلل الخسارة وفقدان الإنتاج والتي تنشأ من الأخطار المتعددة التي تتعرض لها المنشأة ويمكن حصر أهم أعمال أمن المنشأة في الآتي:

- القيام بالحراسات على مداخل ومخارج المنشأة، وعمل دوريات على الأسوار المحيطة لمنع التسلل أو الدخول أو الخروج بطريقة غير مشروعة.
- حماية المباني من السرقة والتخريب ومن الحرائق المتعمدة.
- التفتيش الدوري للتأكد من سلامة الإجراءات الأمنية وعملها بفعالية.
- التحفظ على الذين يرتكبون جرائم داخل المنشأة ضد الأشخاص أو الممتلكات.
- التحقيق الأولي في جواد التي تقع في محيط المنشأة وتسليم ذلك للجهات الحكومية الأمنية المختصة.
- إصدار البطاقات الشخصية وتصاريح المرور للأشخاص والمركبات التابعة لمرافق المنشأة حسبما تقتضيه الحاجة.
- المحافظة على أمن المعلومات والوثائق.
- مراقبة دخول وخروج الموظفين والزوار إلى مرافق لمنشأة.
- عمل برامج تدريب خاصة لرجال الأمن بالمنشأة.
- مراقبة دخول السيارات وتنظيم المواقف.
- تنظيم حركة مرور السيارات داخل المنشأة ووضع اللوحات الإرشادات المرورية اللازمة وضبط المخالفات.
- المحافظة على الإقفال والمفاتيح للمنشأة.
- التنسيق مع الجهات الأمنية المختصة لترتيب برنامج خاص لحماية الأشخاص والممتلكات في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية[1].

[1]- غنام الدوسري ، المرجع السابق ، ص 01 .

ثالثا: معوقات الأمن الصناعي

رغم التفاوت بين الدول في الأخذ بمبادئ وتطبيق قواعد الأمن الصناعي، لكننا نجد بعض معوقات الأمن الصناعي ومنها [1]:

1- نقص أو تعدد التشريعات الخاصة بالأمن الصناعي: وهنالك نقص في بعض التشريعات في بعض الدول العربية التي تحتاج إلى الارتقاء بتشريعاتها لتكون مكتملة تعكس ما يقابلها من اهتمام ملحوظ.

إننا نجد أن بعض التشريعات قد صدرت في زمن مستقل ولحاجة معينة وقد لا يكون هنالك تنسيق بين عدة تشريعات تعمل في مجال واحد، الأمر الذي قد يؤدي إلى الاضطراب والتضارب في بعض الأحيان وقد يؤثر سلبا على مسيرة الأمن الصناعي، وربما يكون سبب ذلك هو تعدد الأجهزة المعنية بموضوع الأمن الصناعي، الأمر الذي يستدعي توحيد الجهات العاملة في هذا المجال منعا لأي تضارب في التشريع والتنفيذ.

ثم إن تعدد التشريعات قد يعكس درجات اهتمام متفاوتة من بعض الجهات ذات العلاقة بالأمن الصناعي، فيجيء التشريع عاكسا لتلك الأسبقية في الاهتمامات، ولاشك أن تعدد التشريعات وتعدد جهات الاختصاص ربما يعتبر من معوقات أعمال الأمن الصناعي، زيادة على ما تمت الإشارة إليه أعلاه، فربما يقتضي الأمر تجميع التشريعات المبعثرة ذات التوجه الواحد في مجال الأمن الصناعي وإعادة إصدارها في قوانين موحدة ويكون بداخلها تحديد الاختصاصات لكل جهة معينة بتشريع معين.

2- عدم وجود قناعة كافية بأهمية الأمن الصناعي: تتفاوت قناعة المسؤولين بأهمية الأمن الصناعي وأسبقيته، وهذه القناعة مطلوبة من القيادات الإدارية المختصة حتى تسري هذه القناعات إلى المستويات الأخرى، وهذه القناعة هي التي تعطي الأسبقية لقضايا الأمن الصناعي وتقنينه وتنظيمه.

3- عدم الالتزام بتنفيذ تعليمات الأمن الصناعي : قد ينتج من عدم القناعة المشار إليها أعلاه هو عدم الالتزام الجاد والصارم بتنفيذ تعليمات الأمن، أو قد يكون عدم الالتزام بهذه التعليمات قد يعود إلى تعدد وتنوع هذه التعليمات وغموض بعضها، أو الجهل بمقاصدها وما تتطلب.

4- عدم الأخذ بما هو جديد في التقنية : هنالك تسارع علمي في مجال الأمن الصناعي فهو من العلوم الحديثة والتي تتطور بمرور الزمن نتيجة للتقنيات المستحدثة والمستخدمة في هذا المجال، وقد نجد ذلك واضحا في الدول الغربية حيث أخذت التكنولوجيا مكانها في مجال الأمن الصناعي، لذلك فإن الأمر يتطلب من

[1] حمود مريحيل المبارك، الدور المتميز و المطلوب لإدارة الأمن الصناعي، الندوة الخامسة للأمن الصناعي، أبها، 1406هـ، ص2

القائمين على أمر الأمن الصناعي العربي الاهتمام بكل ماهو جديد في عالم التقنيات في ساحة الأمن الصناعي.

5- عدم تنمية الوعي بالأمن الصناعي : في المناخ العربي حيث الأخذ بالأمن الصناعي يعتبر من الأمور المعاصرة، فإن الأمر يحتاج إلى تنمية الوعي بالأمن الصناعي و بالاهتمام بهذا الموضوع، والعناية بكل الوسائل لزيادة الوعي ثم الاهتمام بالتدريب في هذا الجانب للعاملين وغيرهم من المتطوعين إن كان هنا لكما يستدعي[1].

[1] حمود مريحيل المبارك ، المرجع السابق ، ص 03

المبحث الثاني : استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يعد أمرا في غاية الصعوبة ولا يوجد اتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني الإنتاجية والخدمية كما أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في :

◆ **اختلاف درجات النمو:** إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة ، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية ، وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية ويترجم دلكفي اختلاف النظرة إلى هده المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.[1]

◆ **باختلاف النشاط الاقتصادي:** أمام اختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية ، فهناك مثلا مؤسسات صناعية تحتاج في عملية إنتاج السلع والخدمات إلى استثمارات ضخمة " وطاقات مالية وعمالة كبيرة " وطاقة عمالية محدودة مع هيكل تنظيمي وتسييري بسيط جدا.[2]

إضافة إلى:

- عوامل تقنية في مستوى الاندماج بين المؤسسات.
- عوامل سياسية تتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- لخلف عثمان:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص4.

[2]- عبد الكريم اللطيف: واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: دالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2002، ص4.

أولا : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن محاولة تجديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعترضه تعدد المعايير التي تستند إليها هده التعاريف فمنها من يعتمد على حجم العمالة ، حجم المبيعات ، حجم الأموال المستخدمة ' حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية والسوق...الخ، لذلك تم الاحتكام إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين [1]

1- المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية ذات صبغة محلية ، لأنها في ضوء ظروف كل دولة على حدى ، وهي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرر الفروق بين الأحجام المختلفة، مثل حجم العمالة ، و قيمة الأصول ، وحجم المبيعات ، حجم الاستهلاك السنوي..الخ .[2]

وفيما يلي تفصيل لبعض منها :

1-1- معيار عدد العمال : يعتبر عدد العمال بالمؤسسة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة وكبيرة الحجم ، ويعتبر هدا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام ، نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطته ، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي، غير أن هدا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها: أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية ، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة ، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي لها.[3]

1-2 - معيار رأس المال : يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول ، خاصة الدول النامية. ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور، كاختلاف العملات وأسعار الصرف ، ورأس المال المستخدم أو المستثمر حيث يمكن الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

---

[1]- كمال عياشي، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس-سطيف-والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24-27 ربيع الأول 1424هـ الموافق ل25-28 ماي،2003،ص2.

[2]- سعد عبد الرسول محمد: الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي, المكتب العلمي للنشر والتوزيع القاهرة ، 1998 ، ص 15.

[3]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد: الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية, مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2005، ص49.

هذا الأخير غالبا ما تتمتع برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها. ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغيير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار، لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده.

1-3 - معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج: هو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل والآلات المستخدمة فيه ، فكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها كانت المؤسسة صغيرة.

1-4 -معيار درجة الانتشار: بالنسبة لهذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتشر في جميع أنحاء القطر، لأن صغر حجم المؤسسة بالإضافة إلى محدودية النشاط والعمالة يساعد على ممارسة هذه الأنشطة في أي مكان ، لهذا نرى أن معيار تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوقف بدرجة كبيرة على درجة الانتشار.[1]

2- المعايير النوعية :

تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية ، وبالتالي فهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية والمتمثلة في نمط الإدارة والملكية ورأس المال...الخ، ويمكن ذكر بعضها وهي: [2]

2-1- المسؤولية والملكية : من الشائع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص والتي تكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية ، شركات أشخاص أو شركات أموال- لهذا فإن المسؤولية القانونية والتنظيمية تقع على عاتق مالكها مباشرة.[3]

وتتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي بسيط جدا يكون فيه مالك المؤسسة هو صاحب هو صاحب القرار، كما يمارس مختلف وظائف الإدارة من تخطيط ، تمويل ، تسويق ، توظيف ، التي تتوزع على عدة مصالح في المؤسسات الكبرى ، بالرغم من أن بعض الخواص الذين يستخدمون بعض المساعدين إلا أن عملية اتخاذ القرار

---

[1]- هالة محمد لبيب عنبة: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي, دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة, المنظمة العربية للتنمية الإدارية,القاهرة, ط1, 2002, ص17.

[2]- هالة محمد لبيب عنبة: مرجع سابق, ص18.

[3]- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد: مرجع سابق, ص52

تبقى من نصيبهم، هذا لا يعني تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أيدي الخواص فقط بل توجد في كثير من الدول بعض هذه المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام كما هو الحال في الجزائر.

2-2- الحصة من السوق : تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من بين أهم المعايير التي تحدد حجمها ، لأنه في أغلب الأحيان نجد أن المؤسسة التي تسيطر على السوق بشكل كبير تتميز بكبر حجمها وذلك لمتطلبات الإنتاج من استثمارات ويد عاملة ، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتكون في الحالات العامة متخصصة في إنتاج معين تغطي بيه نطاقا محدودا من السوق.

إلا أن هذه الخاصية تبقى نسبية أيضا لأننا نصادف مؤسسات صغيرة تغزو حتى الأسواق الخارجية من خلال عملية التصدير بسبب درجة الجودة والدقة التي تتمتع بها منتجاتها كما هو الحال في الصناعات الحرفية التي تعتمد على المهارات الفنية العالية.

2-3- طبيعة النشاط: قد تفرض طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة تحديد حجم هذه الأخيرة ، فهناك بعض الصناعات الخفيفة لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا عدد كبير من العمال كالصناعات الحرفية والتقليدية التي يكفي لممارستها ورشة عمل صغيرة، بينما نجد أن بعض الأنشطة تتطلب مؤسسات كبيرة تضم مئات العمال والمعدات الاستثمارية الضخمة كما هو الحال في صناعة السيارات والصناعات البترولية .[1]

الجدول رقم (01) :يبين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
المؤسسة المصغرة	01-09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج
المؤسسة الصغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	50-250	من 200 مليون إلى ملياري دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 الصادر سنة 2001 ، الجريدة الرسمية، عدد 77

[1]- فتحي السيد أبو السيد : مرجع سابق، ص51.

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية كبيرة لدى المستثمرين الخواص نحاول تناول منها:

1- سهولة التأسيس ومرونة الإدارة :

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها ، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات ، ومن ثمة أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي ، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي ، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل ، كما تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها، كما تتبع المؤسسة خطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين بها ويكون لهذا التقارب داخل المؤسسات الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العمل، وأيضا تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع ، ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضا.

2- التجديد:

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهذا ما يتطلب منها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، ولا يمكن لأية مؤسسة أن يستمر لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته .

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات وهذا ما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم .[1]

3- انخفاض رؤوس الأموال :

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي لرؤوس الأموال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل أي أننا نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال بالنسبة للعمل وهذا لاعتمادها في أغلب الأحيان على اليد العاملة مما يساعد على امتصاص اليد العاملة وخير مثال على ذلك ما يحدث في الهند ومصر، الشيء الذي جعلها من أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.[2]

4- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها، أما المؤسسات الكبرى فتقوم بالتعرف على هذه العناصر بواسطة ما يسمى ببحوث السوق وهذا أمر مكلف للغاية نتيجة للتغير المستمر في السوق ، ولهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على متابعة التطورات التي قد تحدث في السوق.[3]

إضافة إلى :

- انخفاض احتياجاتها من الطاقة ، والبنية الأساسية بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى.
- حرية اختبار النشاط الذي يكتشف القدرات الذاتية ، وينمي الإبداعات.[4]

---

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، سبق ذكره، ص2

[2]- لخلف عثمان، سبق ذكره، ص8.

[3]- عبد الكريم عبد اللطيف:سبق ذكره، ص11.

[4]- محمد كمال خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي, منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، ط2، 2000، ص395.

المطلب الثالث : مختلف أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ العديد من الأشكال وذلك حسب عدد من المعايير التي سنحاول أن نبينها كما يلي :

أولا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها

1- المؤسسات العائلية :

تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان ، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محددا بكميات محدودة جدا ، ومثال ذلك ما نجده في الدول الأسيوية وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا حيث نجد أن معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها شركة Swatch يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية .[1]

2- المؤسسات الحرفية :

إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي. ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:

- اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل.
- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.
- الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من الناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه

[1]- عبد الكريم اللطيف، سبق ذكره,ص11

متطورة ، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعايير الجودة، كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط واستعمال أيدي عاملة أجيرة. فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات

ويتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تخصص في إنتاجها كل مؤسسة سواء كانت سلعا استهلاكية أو وسطية أو سلع تجهيز.[1]

1) مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

نجد أن المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في :

- المنتجات الغذائية
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج
- تحويل المنتجات الفلاحية
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته

إن التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءتها لحجم المؤسسات حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

2) مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:

ونجد أن هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في:

- تحويل المعادن
- الصناعات الكيماوية والبلاستيكية
- الصناعات الميكانيكية والكهربائية
- صناعة مواد البناء
- المحاجر والمناجم

وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

[1]- زين العابدين أسامة: مرجع سبق ذكره، ص5.

3) مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة ، احتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج ، وكثافة رؤوس الأموال الكبيرة التي يستلزمها الأمر الذي لا يتماشى وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال ، إذ تنحصر نشاطاتها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة هذا في الدول المتطورة أما في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل.

ثالثا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه :

1) مؤسسات التنمية الصناعية :

يقصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة يمكن توضيحها:

- الأنشطة التي تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبيرا جدا' وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج ذاتها.
- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف لأن هذه المؤسسات تعتمد على الإنتاج اليومي للسوق' وتكون فترة التخزين لمنتجاتها قصيرة ' وهذا يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من أسواق المستهلكين.
- صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات التجارة والخياطة والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي.[1]

2) مؤسسات التنمية الزراعية:

وتمس المؤسسات التي تمارس النشاطات الفلاحية التالية:

[1]-لخلف عثمان، سبق ذكره، ص 19.

- مشروعات الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضر أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية البلاستيكية.
- مشروعات الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المشاتل أو البيوت الزراعية البلاستيكية.
- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

3) مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية:

وتشمل كل من المؤسسات التالية:

- مؤسسات التنمية الخدمية : تشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية ، الفندقية ، السياحية ، خدمات الصيانة والتشغيل أو خدمات النظافة وخدمات النقل والتحميل والتفريغ ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر ، الخدمات الاستشارية أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير ، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة .
- المؤسسات التجارية : تشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة ، والمتاجر المتخصصة ، تتخصص في نوع معين من السلع مثل: الأثاث ومتاجر السوبر ماركت.

4) المؤسسات المقاولة:

تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويمكن القول بأن المقاولة الباطنية هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل ، وإن أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء والأشغال العمومية.[1]

تعتبر المقاولة الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل وتنمية الصناعات وكذا حل مشكل التسويق وتساعد على تحقيق تقسيم العمل ، وتأخذ الأشكال التالية :

- تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ أشغال لصالح جهات ومؤسسات أخرى وذلك من خلال مدة محددة بمقابل.

[1]-زين العابدين أسامة: سبق ذكره، ص06.

- الإنتاج: تقوم المؤسسات في هذه الحالة بإنتاج قطع الغيار وبعض المعدات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها.
- تقديم الخدمات: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة مثل الدراسة وتقديم الاستشارات الفنية.

غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاولة من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق أما المؤسسات الكبيرة فإنها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في أغلب الأحيان.

رابعا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية

يمكننا أيضا أن نميز بين مجموعة أخرى من أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستناد إلى معيار الملكية القانونية لرأسمالها فنجد الأنواع التالية [1]

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:

هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيته للقطاع الحكومي ، إلا أننا نشير إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قليل جدا في جميع الدول خاصة المتطورة منها.

2 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي. وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة ' شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات تضامنية ، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية ، وهذا النوع من المؤسسات هو الأكثر انتشارا في العالم.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة:

وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.

[1]- لخلف عثمان: سبق ذكره، ص25

المطب الرابع : المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين أهم الأشكال والأسباب التي تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]

- على الرغم من أن البورصة تعتبر من بين أهم الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن السوق المالية الوطنية تفتقر إلى مثل هذه الأدوات ، حيث أن السوق المالي الوطني لا يزال ناشئا ، لم يعرف إلى حد الآن سوى مشاركة أربع مؤسسات عمومية سوناطراك ، صيدال ، رياض سطيف وفندق الأوراسي .
- محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية ، والمركزية في تقديم القروض.
- ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض ودراسة الملفات المقدمة لطلب القروض ، نقص الخبرة في مجال الدراسات الجدوى وتقييم المخاطر الناتجة عن منح القروض ، مما يجعل هذه الدراسات لا تعطي توضيحات مفيدة.
- نقص التمويل الطويل الأجل بسبب التعقيدات المفروضة على القروض والضمانات التي تثقل كاهل المستثمرين ، خاصة وأن العديد من البنوك الجزائرية تشترط ضمانات على قروضها 150% من المبلغ الممنوح.
- ارتفاع أسعار الفائدة مثلما حصل خلال عشرية التسعينات حيث تراوحت بين 13-17.5% سنة 1997 نتيجة لارتفاع معدل التضخم، لتنخفض معدلات الفائدة إلى 6.5% سنة 2003.
- الأراضي المخصصة للاستثمارات الجديدة غير مرفوقة بعقود ملكية نهائية مما يسمح باعتبارها ضمانات قوية وعقود صحيحة قانونيا.
- ترى الهيئات المالية أن المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل عديدة لا تشجع البنوك الجديدة التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة ، مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه وحدها الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص.

---

[1]- فرهنك جلال: سياسات واستراتيجيات دعم الاستخدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان العربية,منظمة العمل الدولية، ايطاليا، 2003، ص01.

ثانيا : المشاكل الفنية

من المشاكل الفنية التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- نقص المهارات في مجالات التسويق وتوطين التكنولوجيا والقدرة على مراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج.
- ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والآلات والمواد الأولية نظرا لاستيرادها من الخارج وبكميات قليلة لا تؤهلها للحصول على خصومات أو تخفيضات تجارية ، وهذا ما يؤثر على ارتفاع أسعار تكلفة الإنتاج وانخفاض هامش الربح ، فضلا على أن عملية فتح اعتماد مستند وتوفير النقد الأجنبي من طرف صاحب مشروع صغير تشكل عائقا في حد ذاتها.
- مشاكل التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية .
- الافتقار إلى الدراسات الجدوى الاقتصادية .
- قلة المعدات والآلات وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة .
- عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية والتأخر في إنجازها.
- ضعف التعاون ما بين مراكز الأبحاث والجامعات من جهة ، وما بين هذه المشروعات مما لا يعطيها إطلاعية على التطورات الحاصلة في شتى الميادين التكنولوجية و التسيرية وغيرها.

ثالثا : مشاكل إدارية وتسويقية :

من بين المشاكل الإدارية والتسويقية التي تعترض نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي :

- ضعف في القدرات الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وعدم استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى تميز أعمالهم بضعف التخطيط في هذه المجالات .
- الملكية الفردية والعائلية للمؤسسة والانغلاق على المشاركة مع الآخرين .
- محدودية القدرات على التنبؤ والتخطيط واستشراف إمكانيات المستقبل وإعداد الموازنات التقديرية اللازمة.
- عدم وجود بنك معلومات لهذه المؤسسات عن أسواقها ، فضلا عن عدم قيامها بالبحوث التسويقية .
- لا تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة بفرص كبيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدراتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق .

إضافة إلى مشاكل أخرى تعيق تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:

- عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة بسبب:
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الأمر الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات وبالتالي وضع سياسات حمائية .
- عدم توفير إجراءات حماية الصناعات الناشئة .
- تعدد الجهات المهتمة وغير المتخصصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ضعف التنسيق فيما بينها ونقص الخبراء في هذا المجال. [1]

[1]- محمد الهادي مباركي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط,8-9 افريل 2002، ص11.

خاتمـــــــــــــة

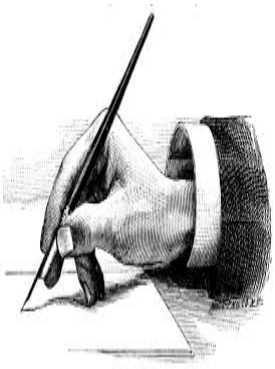

خاتمة

انطلاقا من الأدبيات التي تم جمعها حول موضوع البحث، وانطلاقا من المعطيات التي تم التوصل إليها ميدانيا حول واقع الأمن الصناعي وعلاقته بإصابات العمل والأمراض المهنية بإحدى الشركات الإنتاجية الجزائرية والمتمثلة في الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء spe بأم البواقي ، يمكن التأكيد عن الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع الأمن الصناعي ، من خلال البرامج التي يقدمها في عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق حفاظه على عناصر العملية الإنتاجية وخصوصا العنصر البشري الذي يستنفذ بذلك تكاليف باهظة لإيصاله حد الكفاءة وحسن الأداء.

كما يمكن التأكيد على الدور البارز الذي تلعبه استراتيجيه الأمن الصناعي ، وكذا التدريب الخاص بمجال الأمن الصناعي في الوقاية من إصابات وحوادث العم، وذلك من خلال العمل على الحد أو التقليل من السلوكيات الطائشة أو الخاطئة، وكذا القضاء على المشاعر السلبية والتخوفات والضغوطات التي تنتابهم أثناء مزاولتهم لأعمالهم في ظروف بيئية تستلزم الحيطة والحذر.

وعن مدى تبني استراتيجيه الأمن الصناعي في الشركات الإنتاجية الجزائرية، يمكن التأكيد من خلال المعطيات والمعلومات المتحصل عليها في الدراسة الميدانية, أن هذا الأخير وبالرغم من الخدمات الكبيرة التي يقدمها إلا أنه يبقى يتطلب المزيد من الدعم والاهتمام من طرف أصحاب القرار، وكذا القائمين على وضع وتطبيق برامجه، وذلك بإشراك العاملين فعليا في وضع برامجه وتحفيزهم وتشجيعهم ماديا ومعنويا على إتباعها، إضافة إلى ضرورة إقحام أخصائي العمل والتنظيم ضمن لجنة الأمن الصناعي نظرا إلى الدور الفعال الذي يلعبه في معالجة العديد من المشاكل النفسية التي تحول دون قيام العامل بعمله على أحسن وجه، سيما وأن معظم الحوادث والأمراض المهنية بالشركة الإنتاجية الجزائرية أسبابها ترجع إلى عوامل بشرية، كما يمكن أيضا التأكيد على تكثيف البرامج التدريبية الخاصة بمجال الأمن الصناعي، وكذا العمل على إتباع معايير واضحة وبسيطة في وضع واستخدام أساليب التوعية الوقائية لكي تعم الفائدة على جميع العمال.

وبشكل عام يمكن القول أن غايات الأمن الصناعي في النهاية هي العمل فعليا على تطبيق القول المأثور (الوقاية خير من العلاج) ، وذلك من خلال تحقيق الشعور بالاستقرار والارتياح للعاملين أثناء مزاولتهم لأعمالهم وتلقينهم التربية الوقائية لمجابهة المخاطر التي تحدث في أماكن العمل.

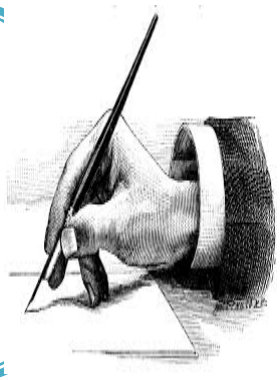

قائمـــــــــة المراجـــع

قائمة المراجع

◆ قائمة المراجع باللغة العربية :

1) حمود مريحيل المبارك، الدور المتميز والمطلوب لإدارة الأمن الصناعي، الندوة الخامسة للأمن الصناعي، أبها، 1406هـ / 1985 م .

2) حمود مريحيل المبارك، طرق وأساليب الأمن الصناعي في مكافحة الجريمة، الندوة السابعة للأمن الصناعي، الأمانة العامة للأمن الصناعي، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية 1408هـ / 1987 .

3) حمود مريحيل المبارك، طرق وأساليب الأمن الصناعي في مكافحة الجريمة، الندوة السابعة للأمن الصناعي، الأمانة العامة للأمن الصناعي، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية 1408هـ / 1987 م .

4) رشاد أحمد صقر، الأمن الصناعي في المملكة الندوة الثانية للأمن الصناعي الأمانة العامة للأمن الصناعي، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية 1404هـ / 1983 م .

5) رشاد أحمد صقر، الأمن الصناعي في المملكة الندوة الثانية للأمن الصناعي الأمانة العامة للأمن الصناعي ، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية 1404هـ / 1983 م .

6) السيد رمضان، حوادث الصناعي، المكتب الجامعي، الحديث الإسكندرية، مصر، 1984 .

7) السيد رمضان، حوادث الصناعي، المكتب الجامعي، الحديث الإسكندرية، مصر،1984.

8) طلال محمد نوري، الأمن الصناعي: أمن–سلامة–إطفاء، بحث تخرج الدورة التأهيلية الثامنة عشرة للضباط الجامعيين، المعهد العالي للدراسات الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 1409هـ /1988 م .

9) طلال محمد نوري، الأمن الصناعي: أمن–سلامة–إطفاء، بحث تخرج الدورة التأهيلية الثامنة عشرة للضباط الجامعيين، المعهد العالي للدراسات الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، 1409هـ / 1988 م .

10) عبد المحسن أبو الليف، الأمن الصناعي، محضرات بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،1417 هـ / 1996 م

11) عبد المحسن أبو الليف، الأمن الصناعي، محضرات بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1417 هـ / 1996 م

12) عبد المحسن أبو الليف، الجدوى الاقتصادية والعملية من تطبيق تعليمات الأمن والسلامة، دار الهلال للأوفيست، الرياض، 1408هـ / 1987م .

13) عبد المحسن أبو الليف، الجدوى الاقتصادية والعملية من تطبيق تعليمات الأمن والسلامة، دار الهلال للأوفيست، الرياض، 1408هـ 1987 م .

14) غنام الدوسري، الحماية الأمينة للمنشأة الصناعية، الندوة الخامسة للأمن الصناعي، أبها، محرم 1406هـ/ 1985م .

15) نبيل عبد العزيز التخطيط لمواجهة أخطار التهديد، الندوة السابعة للأمن الصناعي، الأمانة العامة للأمن الصناعي، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودي .

ملخص الدراسة

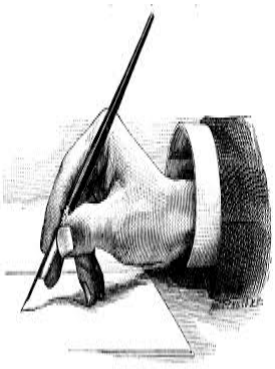

ملخص الدراسة :

من خلال ما سبق يتضح لنا بان الفعالية التنظيمية و الاستراتيجية المتبعة هي الهدف الاول والرئيسي و الشغل الشاغل لأي مؤسسة لتحقيق أهدافها فيجب عليها أولا ان تحدد أهم العوامل المؤثرة فيها وان تحدد كيفية زيادتها و أخيرا البحث عن أفضل السبل لتحسينها وتطويرها للتحقيق أهداف المؤسسة من جهة وتلبية الاحتياجات الافراد من جهة أخرى ، ومن بين أهم ما يميز التيار الإنتاجي هو الظهور البارز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إجماع الاقتصاديين و السياسيين على أهمية الدور الاقتصادي الذي أصبحت تلعبه الى جانب المؤسسات الكبرى ، ومساهمتها في بناء قاعدة اقتصادية تنافسية ، ولهذا تحاول الجزائر التركيز على هذا النوع من المؤسسات لتحفيز الاقتصاد الوطني الا انه وعلى الرغم من مرور اكثر من عشرية على بداية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر فان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال في طور التأسيس ، يواجه العديد من التحديات ، الا أننا نتطلع الى آفاق واسعة تجعل منه المحرك القوي لاقتصادنا القوي .

Abstract:

From the above, it becomes clear to us that the organizational and strategic effectiveness followed is the first and main goal and the preoccupation of any institution to achieve its objectives. It must first determine the most important factors affecting it and determine how to increase it and finally look for the best ways to improve and develop it to achieve the institution’s objectives on the one hand. , Among the most important features that characterize the productive current is the prominent emergence of small and medium enterprises and the consensus of economists and politicians on the importance of the economic role that they have come to play alongside large institutions, And its contribution to building a competitive economic base , This is why Algeria is trying to focus on this type of institutions to stimulate the national economy. However, despite the passage of more than a decade since the beginning of the economic upheaval in Algeria, the small and medium enterprises sector is still in the process of being established., He faces many challenges. However, we are looking forward to broad prospects that will make it the engine of our strong economy.

تم بحمد الله